مسألة الوجوب على الله تعالى
عند المعتزلة ، والرد عليها
دراسة تحليلية نقدية

د. سلمان نشمي العنزى(*)

ملخص البحث

يدور هذا البحث حول مسألة الوجوب على الله ﷻ عند المعتزلة الـذين قالوا فيها بأنه يجب على الله ﷻ أن يثيب الطائعين ويعاقب العاصـين ، وأن يفعل الأصلح ، وأن يقبل توبة التائبين... إلخ ، من الواجبات التي أوجبوهـا ، لأنهم يرون أن الله ﷻ إذا لم يفعل ذلك فإنه قد أخل بما هـو واجـب عليـه ، وإخلاله تعالى بما هو واجب عليه - ظلم منه ، كما يزعمون.

وقد أثبت المعتزلة الوجوب على الله ﷻ بدليل العقل ، فالعقل عندهم هو مقتضي الوجوب ، وبنوا قولهم بالوجوب على الله ﷻ - على قولهم بالتحـسين والتقبيح العقليين ، الذي يعني أن العقل يحكم بحسن الأفعال وقبحها قبل نـزول الوحي ، وأن الأفعال الحسنة والقبيحة ذاتية ، أي أن الفعل الحسن حـسن لأن الحسن ذاتي به ، وليس للأمر الشرعي ، وكذلك الفعل القبيح قبـيح لأن القـبح ذاتي به ، وليس للأمر الشرعي ، وأن الشرع إذا توافق مع الفعـل الحـسن أو الفعل القبيح فإن ذلك بمثابة المخبِرِ عنه لا المثبِتِ له ، لأن الأفعال تثبت بالعقل قبل الوحي.

(*) مدرس بقسم العقيدة والدعوة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت .

وقد كانت دراستي للمسألة في هذا البحث وفق المنهج التحليلي المقارن والنقدي للمسألة ، وقد قسمت البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث : تحدثت في المبحث الأول عن بيان المسألة عند المعتزلة ، وفي المبحث الثاني عن أصل المسألة المبني على مسألة التحسين والتقبيح العقليين ، وفي المبحث الثالث عن الآراء في المسألة ، فأوردت أهم الآراء فيها ، وهي رأي الأشاعرة ، ورأي الماتريدية ، ورأي أهل الحديث ، ثم أفردت المبحث الرابع لنقد المسألة وإبطالها، إذ قمت بنقد مسألة الوجوب على الله ﷻ ، وأصلها الذي بنيت عليه، وهي مسألة التحسين والتقبيح العقليين ، فأبطلت المسألتين مع أن إبطالنا لمَسألة التحسين والتقبيح العقليين يكفي لإبطال مسألة الوجوب على الله ﷻ ، لكنني لم أكتف بذلك بل انتقدت وأبطلت مسألة الوجوب على الله ﷻ أيضًا .

ثم ختمت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج والتوصيات التي استخلصتها من البحث .

المقدمـــة

****

إن أجهل الناس بالله ﷻ هم من حُرِموا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ولا أعني بهذا الحرمان أنهم لا يطلعون عليهما وأنهم لا يقرءونهما، بل أعني عـــدم اعتبارهما مصدر التشريع والفهم لديهم ؛ ذلك أن هؤلاء قد قدموا العقل الذي لا يتعدى كونه آلة ووسيلة – على الغاية وهي النقل المتمثل فى كتاب الله وســـنة رسوله ﷺ اللذين قال عنهما الرسول ﷺ : " إني تارك فيكم شيئين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي : كتاب الله وسنتي" (١) .

وهذا التقديم الجائر يقتضي القياس العقلي الفاسد ، بل هو القياس العقلي الفاسد بعينه، الذي يؤدي إلى الجهل بالله ﷻ ، فمن يجهل الله فلن يعرف عظمته ﷻ ، ولا قدرته، ولا تمام توحيده، ولا كمال ألوهيته .

فمن أمثلة القياس العقلي الفاسد أن يقاس ويشبه الخالق المتعالي الـــدائم بالمخلوق المتدني الفاني ، فيجعلوا الأحكام التي لا تصدق إلا علـــى الإنـــسان المخلوق أحكاما على الله ﷻ ، وبالطبع هذا في أذهانهم فقط .

هنا يقع التناقض واللبس ، فيحكم الإنسان جاهلا على خالقه ﷻ بأنه لا بد أن يفعل كذا وكذا، فيوجب ويحرم على خالقه ﷻ ، كما هو حال المعتزلـــة القائلين بالوجوب على الله ﷻ .

أيعقل أن المخلوق يوجب ويحرم على الخالق ؟!!!

كل هذا بسبب القياس العقلي الفاسد ، وهذا لا غرابة فيه ، إذ كما نعلـــم إن من أهل القياس العقلي الفاسد إبليس الرجيم حين رفض أمر الله ﷻ له بـــأن

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ١/١٧٢ .

يسجد لآدم عليه السلام، مبررا ذلك باستدلاله بقياس عقلي لما قال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾.(١)

والسبب هو أنه قاس بعقله بأنه أفضل من آدم عليه السلام، فالنار في نظره أفضل من الطين ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾(٢) وكتبت عليه اللعنة إلى يوم يبعثون.

لذلك لا بد لنا من الامتثال للكتاب والسنة المطهرة، وأن نتبع ولانبتدع ، ويكون ذلك بأن لا نشبه الله بخلقه ، فالخالق خالق والمخلوق مخلوق ، فهو ﷻ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٣) و﴿ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٤).

كما يجب علينا أن نعتقد جازمين أن العقل ما هو إلا آلة أو وسيلة لإدراك وفهم الشرع ، وليس سيفًا مسلطًا عليه ، كما هو حال من يجهل حقيقة ديننا الإسلامي الحنيف.

إن أهل القياس العقلي الفاسد قد خالفوا العقل والشرع معًا ، لما ضاهأوا البراهمة الهنود وغيرهم من الذين أنكروا النبوات ، وكل هذا بسبب قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين الذي نفوا به النبوات والرسالات.

وهذا ما دعا إلى أن يكون لمسألة التحسين والتقبيح العقليين في بحثنا هذا - بالغ الأثر في القول بالوجوب على الله ﷻ وبغيره.

أما أهمية دراسة مسألة الوجوب على الله ﷻ ، فإنها تكمن في ارتباطها بالله ﷻ ، إذ تبين العلاقة بين العباد ورب العباد ، لذلك آثرنا إيضاحها ببيانها وسبر أغوارها، والآراء فيها، ثم نقدها، لأن من يقول بالوجوب على الله ﷻ لم يتأدب مع الله الخالق الذي يجب علينا عبادته وحده وطاعته والتأدب معه ﷻ.

---

(١) [سورة الأعراف ، آية ١٢] .

(٢) [سورة الكهف ، آية ٥٠] .

(٣) [سورة الشورى ، آية ١١].

(٤) [سورة الإخلاص ، آية ٤] .

المبحث الأول

بيان المسألة

****

وبيان المسألة هو أن الوجوب على الله ﷻ عند المعتزلة يقصد به إيجاب المخلوق في الدنيا على الخالق المتعالي ، أي أنه يجب على الله ﷻ أن يفعل ما هو واجب عليه ، وقد أثبتوا هذا الواجب بدليل العقل، واعتبروا تركه له إخلالا يؤدي لاستحقاقه للذم، ولجواز الخلف والكذب عليه ، وهذا كما يرون لا ينطبق على الواجبات المخيرة [١].

يقول ابن القيم : " فأثبت القدرية من المعتزلة عليه تعالى وجوبًا عقليًّا وضعوه شريعة له بعقولهم، وحرموا عليه الخروج عنه"[٢].

لذلك نجد شيخ المعتزلة وابن شيخهم أبا هاشم الجبائي يوجب على الله ﷻ أن يزيح علل العباد في كل ما أمرهم به ، حتى إنه كثيرًا ما يورد في كتبه القول بأن أمر كذا لم يزل واجبًا على الله ﷻ [٣]، وأن الله ﷻ يجب عليه إثابة الطائعين ومعاقبة العاصين[٤].

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص٣٩-١١٣-١٣٦، شرح المقاصد في علم الكلام ٢/٢١٢ ، والواجبات المخيرة : "هي التي لها بدل يقوم مقامها ويسد مسدها ". شرح الأصول الخمسة ص٣٩.

(٢) مفتاح دار السعادة ٢/٩٢.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/٥٩ ، فلسفة المعتزلة ص٨٠.

(٤) شرح الأصول الخمسة ص ١٣٦، رسالة فتوح الواهب بأن ليس شيء على الله بواجب ق٢.

وقوله هذا لم يخرج عن قول أبيه أبي علي الجبائي الذي كان يقول بالوجوب في مسألة رعاية الأصلح كما في قصة مجادلته [1] بعدما سأله تلميذه أبو الحسن الأشعري فقال له : ما تقول في ثلاثة إخوة مات أحدهم مطيعًا والآخر عاصيًا، والثالث صغيرًا؟

فقال أبو علي الجبائي : إن الأول يثاب الجنة، والثاني يعاقب النار والثالث لا يثاب ولا يعاقب.

فقال أبو الحسن الأشعري : فإن قال الثالث : يا رب لم أمتني صغيرًا وما أبقيتني إلى أن أكبر وأومن وأطيعك وأدخل الجنة ؟ ماذا يقول الرب ؟ قال : يقول : إني كنت أعلم منك أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار ، فكان الأصلح لك أن تموت صغيرًا.

فقال أبو الحسن الأشعري : فإن قال الثاني : يا رب لِمَ لم تمتني صغيرًا لئلا أعصيك فلا أدخل النار ؟

ماذا يقول الرب ؟ فبهت الجبائي من هذا السؤال وعجز عن الرد.

وقد قال بالوجوب من قبلهما إبراهيم النظام الذي أوجب على الله ﷻ أن يفعل ما فيه صلاح العبد حتى وصم الإسفراييني قوله هذا بأنه من فضائحه[2].

وقد ذهب معتزلة بغداد والبصرة إلى أن الله ﷻ يجب عليه فعل الأصلح للعباد في الدين والدنيا وأنه يجب عليه أيضًا إقدارهم وتمكينهم[3].

---

(١) إحياء علوم الدين ١/١١٢، الملل والنحل ١/٣٢، المسايرة في علم الكلام ص٨٩ – ٩٠.

(٢) التبصير في الدين ص٧١.

(٣) شرح الأصول الخمسة ص١٣٤ ، ضمن كتاب البحر الزخار – الجزء الأول ١-٨٧ ، شرح المقاصد في علم الكلام ٢/١٦٦، فلسفة المعتزلة ص٨٠.

يقول القاضي عبد الجبار : " البغداديون أوجبوا الأصلح على الله تعالى[1]،... لأنه سبحانه يلزمه فعل الأصلح".[2]

وقال أيضا : " إن الله تعالى وعد الطائعين بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة"[3].

وفي موضع آخر يقول : " فإذا صح أنه تعالى كلف ولم يُثِب من أطاعه لاستحق الذم ، تعالى عن ذلك ، فيجب أن نصف الثواب بأنه واجب عليه تعالى "[4].

وهذا ما جعل المعتزلة يطلقون على أنفسهم "أهل العدل" لأنهم يوجبون فعل الأصلح ، إذ يرون أنه يجب على الله ﷻ أن يفعل الأصلح للعباد وأن يثيب المطيع ويعاقب العاصي وأن يقبل توبة التائب؛ لأنه عندهم لا يخل بما هو واجب عليه ، فبناءً عليه سموا ذلك عدلا ولقبوا به[5].

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي : " الثواب حق على الله تعالى للمطيع فلو لم يفعله تعالى للحقه ذم لوجوبه فلابد من أن يفعله وإلا كان في حكم الظالم".[6]

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص١٣٤ .

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٨٥/١١.

(٣) شرح الأصول الخمسة ص١٣٦ .

(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٤٢٨/١١ .

(٥) المواقف ٦٥٩/٣، الغنية في أصول الدين ص١٧٦.

(٦) المختصر في أصول الدين – للقاضي عبد الجبار المعتزلي – ضمن رسائل العدل والتوحيد ٢٣٤/١ – تحقيق محمد عمارة.

كما أن الباري ﷻ لا يخلو فعله من حكمة وغرض وقصد وصلاح للخلق، ويتعالى عن الضرر والانتفاع الواجب في فعله؛ لأن صنعه وإبداعه متقن لا يتطرق إليه العبث (١).

يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾(٢): "وبين أن الوفاء بهذا الموعد حق واجب عليه في الحكمة ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ أنهم يبعثون أو أنه وعد واجب على الله لأنهم يقولون : لا يجب على الله شيء لا ثواب عامل ولا غيره من مواجب الحكمة "(٣).

وقد تمسك القائلون بالوجوب على الله ﷻ بالعديد من الأدلة القرآنية معملين فيها عقولهم بما يوافق منهجهم الاعتزالي الذي يقدم العقل ويسلطه على النقل ، فمن هذه الأدلة :

قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (٤).

فسرها الزمخشري بقوله : " أي أوجبها على ذاته في هدايتكم إلى معرفته ونصب الأدلة لكم على توحيده " (٥).

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا ﴾ (٦).

---

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين ١/٥٨٠ ، الملل والنحل ١/٤٥.
(٢) [سورة النحل ، آية ٣٨].
(٣) الكشاف ٢/٥٦٦
(٤) [سورة الأنعام ، آية ١٢] .
(٥) الكشاف ٢/١٠.
(٦) [سورة الكهف ، آية ٣٠].

ذكر الرازي أن المعتزلة يستوجبون بها على الله ﷻ لذات الفعل[1]، أي يجب على الله مقابل الفعل.

يقول الزمخشري : " أردت من أحسن عملاً منهم فكان كقولك السمن مَنوان[2] بدرهم"[3].

و قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾[4].

فسرها الزمخشري واشترط فيها اجتناب الكبائر، وهذا موافق لقولهم بالوجوب على الله ﷻ بأن يثيب الطائعين ويعاقب العاصين.

إذ يقول : " حسنات الكافر محبطة بالكفر وسيئات المؤمن معفوه باجتناب الكبائر"[5].

يعني أن مغفرة الله تعالى لا تكون إلا بالتوبة واجتناب الكبائر من العبد، أما من لم يتب ويجتنب الكبائر فيجب على الله عقابه.

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ [6].

---

(١) التفسير الكبير ١٠٣/٢١

(٢) مَنَوان : مفرده المَنَا ، وهو الكيل أو الميزان الذي يوزن به ، أو المكيال الذي يكيلون به السمن وغيره ، وقد يكون من الحديد أوزانا . لسان العرب ٢٩٧/١٥، وانظر مختار الصحاح (م ن ا) ٢٦٥/١.

(٣) الكشاف ٦٧٣/٢.

(٤) [سورة الزلزلة ، آية ٧ ، ٨].

(٥) الكشاف ٧٩١/٤ .

(٦) [سورة النساء ، آية ١٢٣].

استدل المعتزلة بهذه الآية بأنها دالة على أنه تعالى لا يعفو عن شيء من السيئات [1] ، وهذا موافق لقولهم بأنه يجب على الله ﷻ أن يثيب الطائعين ويعاقب العاصين.

وقوله تعالى في الحديث القدسي : " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما"[2].

استدل المعتزلة بهذا الحديث القدسي بتحريم الظلم على الله ﷻ على سبيل الوجوب ، أي أنه يجب على الله ﷻ ألا يظلم أحدا ، أي يحرم عليه الظلم، وذلك ليس على سبيل وعده ومشيئته ﷻ بل واجب عليه يجب أن يؤديه ، لذلك نجد الجبائي ينفي مشيئة وإرادة الله ﷻ ، مدعيًا بأن الله تعالى لو أراد أن يعذب عباده من غير ذنب ، فإن ذلك يعتبر ظلمًا منه ﷻ ، كذلك يرى بطلان أن يفعل الله ما يشاء ويعذب من غير جرم . [3]

ومع إجماع المعتزلة على القول بالوجوب على الله ﷻ نجد أن منهم من خالف هذا الإجماع كتلميذ الخياط المعتزلي أبي القاسم البلخي الكعبي[4] المعتزلي ، الذي يرى أن الإيجاب يكون على العباد وليس على الله رب العباد، لأن الوجوب عليه ﷻ محال ، وهذه المخالفة مما خالف بها البلخي قدرية البصرة - المعتزلة - ، لأنه يرى أنه ﷻ إذا أنعم على عباده فبفضل منه ، وإذا

---

(١) التفسير الكبير ٤١/١١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١٩٩٤/٤ ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم الظلم.

(٣) التفسير الكبير ١١٢/٢١ .

(٤) البلخي أو الكعبي لقبان لأبي القاسم المعتزلي ، وذلك أنه يلقب بالبلخي نسبة لمدينة بلخ من أجل مدن خراسان و مسقط رأسه ، وكذلك يلقب بالكعبي نسبة لكونه مولى لقبيلة بني كعب العربية . التبصير في الدين ص٨٠ ، معجم البلدان ٤٧٩/١ - ٤٨٠، وفيات الأعيان ٤٥/٣ ، شذرات الذهب ٢٨١/٢، معتزلة البصرة وبغداد ص٣١٩.

انتقم منهم فبعدل منه ﷻ ، وأنه يستحيل أن يوجد موجب فوق الله ﷻ يوجب عليه أي شيء[1].

ومما يؤيد ذلك رده على معتزلة البصرة لما قالوا : " إن الثواب واجب على الله تعالى لاستحقاقه عقلاً وسمعًا " ، فقال:" لا ، بل وجوب جود"[2].

ورده كذلك على القائلين بالأصلح في باب الدين إذ قال : "إنه يلزمكم – على قولكم بوجوب الأصلح في باب الدين ـ أن يفعل تعالى منه ما لا نهاية له" [3].

إلا أن هذه المخالفة لجمهور المعتزلة لم يقرها البغدادي في كتابه "الفرق بين الفرق " الذي يقول فيه :." إن الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف"[4].

إذن ، فالبلخي الكعبي يرى بالوجوب على الله ﷻ حسب ما أورد البغدادي في كتابه ، وهذا مخالف لما ذكرنا من خبر عدم قوله بالوجوب على الله ﷻ عند المعتزلة ، الذي ثبت بعدة مصادر، إذ أوردها كل من الإسفراييني والآمدي وأيدها القاضي عبد الجبار وابن المرتضى فيما أوردا.

والراجح الذي أراه فيما يخص رأي البلخي في الوجوب على الله ﷻ ، أن كلاًّ من الرأيين صحيحان ، أي إن البغدادي محق فيما أورده ، وكذلك الإسفراييني والآمدي محقان فيما أوردا . والدليل على ما أقول ما أورده النسفي

---

(١) التبصير في الدين ص٨٠ ، أبكار الأفكار ٣/٢٧٠ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٤٤.

(٢) كتاب القلائد ضمن كتاب البحر الزخار ١/٨٧.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل ١٤/٦١ .

(٤) الفرق بين الفرق ص ١٨٢ .

في كتابه " تبصرة الأدلة" من أن أبا القاسم البلخي كان يقول بخلاف قول المعتزلة القائلين بالوجوب على الله ثم تاب عن هذا القول ورجع إلى قول أصحابه المعتزلة القائلين بالوجوب على الله [1].

يقول النسفي: " إذ ذكر في كتابه المقالات أنه تاب عن هذا ، ورجع إلى قول أصحابه"[2].

إذن ، فما أورده البغدادي قد يكون رأي البلخي بعد رجوعه إلى قول أصحابه المعتزلة ، ورأي الإسفراييني والآمدي قد يكون رأي البلخي قبل رجوعه إلى رأي أصحابه المعتزلة ، وهذا ما أرجحه فيما يخص الخلاف في رأي أبي القاسم البلخي المعتزلي ، وإن كنت أميل لمخالفته للمعتزلة وثباته على القول بأنه لا يجب على الله ﷻ شيء ، كما هو رأي الإسفراييني والآمدي وما أورده كل من القاضي عبد الجبار وابن المرتضى ، والله أعلم.

---

(١) تبصرة الأدلة في أصول الدين ٢/٧٢٤.

(٢) السابق .

المبحث الثاني

أصل المسألة

****

يجب أن نعلم أن مسألة الوجوب على الله ﷻ هي من ضلالات المعتزلة ومن أصولهم الفاسدة ، لكن هذا لا يعني أنهم هم أصل نشأتها وإن ساعدوا على ذلك ، بل المسألة لها جذور كانت سببًا في تبلور قولهم بالوجوب علــى الله ﷻ ونسبته إليهم . فجذور المسألة ترجع إلى كل من منهجهم العقلي الفاســد الــذي أدى بهم إلى القول بالوجوب على الله ﷻ وذلك لما جعلوا الحكمة واجبة الرعاية في أفعاله ﷻ [١]، مع أن الباري ﷻ أفعاله كلها حكمة لخلقه، ففيها ما يصلحهم في دينهم و دنياهم[٢].

وترجع جذور المسألة أيضًا كما يقول ابن الجوزي إلى رأي الخوارج في الإمامة التي يرون فيها أنها تكون لجميع الناس دون اختصاصها بقوم دون آخرين ، لذلك فالإمامة عند الخوارج لا تختص بشخص معين إلا أن يكــون ذا فضل ، كأن يجتمع فيه العلم والزهد ، فإذا اجتمعا بهذا الشخص كان إمامًا ولو كان من عوام الناس أو أخلاطهم وأوباشهم، وقد تأثر المعتزلة بهذا الرأي ومنه أحدثوا في التحسين والتقبيح إلى العقل ، وأن هذا ما يقتضيه العدل[٣].

وبناءً على مسألة التحسين والتقبيح العقليين عند المعتزلة حصل قولهم بالوجوب على الله ﷻ ، ولقد كانت الصلة بين الوجوب على الله ﷻ ومــسألة

---

(١) أبكار الأفكار ٣/٢٧١.

(٢) منهاج السنة النبوية ٦/٣٩٦ .

(٣) تلبيس إبليس ص١١٧-١١٨ ، الحور العين ص٢٠٤ .

التحسين والتقبيح العقليين ، هي أن مقتضى الوجوب على الله هو العقل ، وهذا مبني على مسألة التحسين والتقبيح العقليين[١].

يقول الجويني : " والقسم الثاني يشتمل على نفي الإيجاب على الله تعالى ، فلا يجب عليه شيء وهذه المسألة شعبة من التحسين والتقبيح".[٢]

ويقول الآمدي : ".. فحاصل إيجابهم للثواب والعقاب على الله تعالى مبني على التحسين والتقبيح العقلي .... إيجاب الثواب على فعل الطاعة بناءً على كونه مقتضى العقل فمبني على التحسين والتقبيح العقلي"[٣].

ويقول الشهرستاني :" بأن يعتبر الحسن والقبح في الضروريات، ثم يرد إليها ما يشاركها في مقتضياتها، ثم يرتبون على ما ذكرنا قولهم في الصلاح والأصلح واللطف والثواب والعقاب"[٤].

ومع ذلك يجب أن ننوه إلى أنه ليس كل من يقول بالتحسين والتقبيح العقليين يجب عليه أن يقول بالوجوب على الله ﷻ ، وذلك أنه يوجد من يقول بالتحسين والتقبيح العقليين وفق رأي المعتزلة ، ولكنه لا يقول بالوجوب على الله ﷻ ، بل يقول بأنه لا يجب على الله ﷻ فعل أي شيء.

وهذا ما وجدناه عند كل من أبي القاسم البلخي الكعبي المعتزلي الذي خالف المعتزلة في أنه لا يجب على الله ﷻ شيء كما هو الراجح من رأيه ـ كما ذكرنا ـ وعند الأحناف الماتريدية الذين قالوا بالتحسين والتقبيح العقليين كما هو عند المعتزلة لكنهم لم يقولوا بالوجوب على الله ﷻ .

---

(١) منهاج السنة النبوية ٤١٥/٢ ، الصواعق المرسلة ١١٧٥/٣ ، أبكار الأفكار ٢٧١/٣.

(٢) الإرشاد ص٢٧١.

(٣) أبكار الأفكار ٢٧١/٣ .

(٤) نهاية الإقدام ص٣٧١ .

يقول الكمال بن الهمام : " وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للفعل على الوجه الذي قالته المعتزلة، ثم اتفقوا على نفي ما بنته المعتزلة على إثبات الحسن والقبح للفعل من القول بوجوب الأصلح ووجوب الرزق والثواب على الطاعة ، والعوض في إيلام الأطفال والبهائم ، ووجوب العقاب بالمعاصي إن مات بلا توبة.." (١) .

إن مفهوم التحسين والتقبيح العقليين عند المعتزلة (٢) هو أن العقل عندهم يحكم بحسن الأفعال وقبحها قبل نزول الوحي ، وأن هذه الأفعال متى حسنت فقد وجبت وإن لم تجب قبحت ، فهي حسنة لذاتها و قبيحة لذاتها ؛ أي إن الفعل الحسن حسن لأن الحسن ذاتي به ، وليس للنهي الشرعي، وكذلك الفعل القبيح قبيح لأن القبح ذاتي به ، وليس للنهي الشرعي ، وإذا جاء الوحي بها كان ذلك بمثابة المخبر عنها لا المثبت لها ، لأنها قد ثبتت بالعقل قبل الشرع أو الوحي.

ومن الأفعال ما يدرك حسنه وقبحه ببديهيات العقل كحسن الإيمان وقبح الكفر، ومنها ما يدرك بالنظر العقلي كحسن الصدق المضر وقبح الكذب النافع، ومنها ما يدرك بالشرع كحسن العبادات ، وقبح ترك الواجبات الشرعية.

وقد اختلفوا في ذلك ؛ فالأوائل منهم قالوا بعدم اختصاص الحسن والقبح بصفة موجبة لتحسينه و تقبيحه ، وخالفهم الجبائي ومن اتبعه بأن الحسن والقبح يختصان بصفة موجبة لتحسينهما وتقبيحهما.

---

(١) المسايرة في علم الكلام ص ٩٤ – ٩٥.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٥٧/٦ وما بعدها ، شرح الأصول الخمسة ص٤٦٥ ، أبكار الأفكار ٥٤٥/١ ، الإحكام في أصول الأحكام ١١٤/١-١١٥ ، نهاية الإقدام ص٣٧١ ، الغنية في أصول الدين ص١٣٦.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي مبينًا التحسين والتقبيح عندهم في معرض رده على البراهمة المنكرين للنبوات لاكتفائهم بالعقل :" فيجب أن يكون قولهم مردودًا عليهم غير مقبول منهم، لأن ما تأتي به الرسل .... لا يكون إلا تفصيل ما تقرر جملته في العقل ، فقد ذكرنا أن وجوب المصلحة وقبح المفسدة متقرران في العقل ، إلا أنا لما لم يمكننا أن نعلم عقلاً أن هذا الفعل مصلحة وذلك مفسدة ، بعث الله تعالى إلينا الرسل ليعرفونا ذلك من حال هذه الأفعال ، فيكونوا قد جاءوا بتقرير ما قد ركبه الله تعالى في عقولنا"[1].

لذلك فالمعتزلة في قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين قد شبهوا الله ﷻ بخلقه ، فقاسوه على خلقه ، فأوجبوا عليه ﷻ من جنس ما أوجبوا على العباد وحرموا عليه ما يحرمونه على العباد[2].

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي : " ونبين أن ما أوجب قبح القبيح متى حصل يجب كونه قبيحًا . وكذلك ما أوجب حسن الحسن ، ووجوب الواجب ، ونبين أن هذه القضية لا تختلف باختلاف الفاعلين ، وأن حكم أفعال القديم تعالى في ذلك حكم أفعالنا ، وإنما لم ندخل في هذه الجملة القول بأن القبيح لا يجوز أن يقبح من حيث ليس لفاعله أن يفعله ، أو من حيث يجب عليه ألا يفعله ، أو من حيث لا يحسن منه تعالى ، لأن ذلك هو معنى القبيح وحده ولا يصح تعليل الشيء بنفسه " [3].

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٥٦٥.

(٢) منهاج السنة النبوية ٤٤٧/١ ، مفتاح دار السعادة ٩٢/٢.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٦٠/٦.

يقول ابن تيمية : " المعتزلة شبهت الله بخلقه وذلك أن العقل يحسن منا لجلبه المنفعة ويقبح لجلبه المضرة ، ويحسن لأنا أمرنا به ويقبح لأنا نهينا عنه"[1].

هذا وقد كان من أعظم المخالفين للتحسين والتقبيح العقليين عند المعتزلة - الأشاعرة الذين قالوا : إن ثبوت الحسن والقبح لا يكون إلا بالشرع. كما هو مذهب أبي الحسن الأشعري [2].

لذلك فالعقل عندهم قبل ورود الشرع لا يحسن ولا يقبح إذ لا يقتضي تحسينًا ولا تقبيحًا ، ولا يوجب شيئًا [3] بل لا يتعدى كونه وسيلة أو آلة لإدراك الشرع وغيره[4].

كما أن الأفعال الحسنة والقبيحة ليست حسنة لذاتها وليست قبيحة لذاتها ، أي إنهما ليسا وصفًا ذاتيًا ولا يدركان ببديهيات ولا بضروريات العقل أو بالنظر العقلي [5].

بل إن الله ﷻ هو الحاكم ولا حكم إلا حكمه[6] ، وهذا ما يجعل الفعل الحسن لا يكون حسنًا إلا بعد أن يرد الشرع بالثناء على فاعله ، والفعل القبيح لا يكون قبيحا إلا بعد أن يرد الشرع بالذم على فاعله[7].

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٥٣/١١.

(٢) منهاج السنة النبوية ٤٤٨/١.

(٣) المستصفى ٥٥/١ ، الملل والنحل ١٠١/١ ، المسايرة في علم الكلام ص٩٣.

(٤) البحر المحيط ١٠٧/١ .

(٥) أبكار الأفكار ٥٤٩/١ ، الإحكام في أصول الأحكام ١١٣/١.

(٦) الإحكام في أصول الأحكام ١١٣/١ .

(٧) الغنية في أصول الدين ص١٣٥ .

يقول الآمدي :" ومذهب أهل الحق من الأشاعرة وغيرهم أن الحسن والقبح ليس وصفًا ذاتيًا للحسن والقبيح ، ولا أن ذلك مما يدرك بضرورة العقل أو نظره ، بل إطلاق لفظ الحسن والقبيح عندهم باعتبارات غير حقيقية ، بل إضافية يمكن تغيرها وتبديلها بالنظر (بالنسبة) إلى الأشخاص والأزمان والأحوال "(١).

ويقول أبو سعيد المتولي :" الحسن عند أهل الحق ما ورد الشرع بالثناء على فاعله ، والقبيح ما ورد الشرع بالذم على فاعله ، وليس الحسن والقبيح صفة زائدة على ورود الشرع ، فأما العقل فلا يحسن ولا يقبح"(٢).

(١) أبكار الأفكار ١٢١/٢.

(٢) الغنية في أصول الدين ١٣٥/١

المبحث الثالث

الآراء في المسألة

****

قبل أن نورد أهم الآراء المخالفة للمعتزلة في قولهم بالوجوب على الله ﷻ لا بد لنا من التوطئة برأيهم باختصار وهو أنهم يرون - كما ذكرنا - أنه يجب على الله ﷻ إثابة الطائعين وعقاب العاصين ، وفعل الأصلح، وقبول توبة التائبين .... إلخ من هذه الضلالات والترهات التى ما هي إلا نتاج الأقيسة العقلية الفاسدة عندهم من تشبيه الخالق بالمخلوقين، وتقديم العقل وتسليطه على الشرع.

وقد استدلوا كما ذكرنا على قولهم هذا ببعض الأدلة التي أعملوا عقولهم فيها بما يوافق منهجهم الاعتزالي ، وبالذات في قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين الذي بُنِيَ عليه قولهم بالوجوب على الله ﷻ ، لذلك كان فهمهم للأدلة منطلقًا من القول بالتحسين والتقبيح العقليين ، فمن هذه الأدلة :-

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا ﴾[1].

وقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [2].

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [3].

---

(١) [سورة الكهف ، آية ٣٠] .

(٢) [سورة الأنعام ، آية ١٢] .

(٣) [سورة الزلزلة ، آية ٧ ، ٨] .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ [1].

وقوله تعالى في الحديث القدسي : " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا "[2].

وقد فهم المعتزلة هذه الأدلة على سبيل الإيجاب على الله ﷻ ، وأنها حق عليه يجب أن يفعله ، لذلك قالوا بالوجوب على الله ﷻ .

وقد أجمع المتكلمون بل الأمة أجمعت على مخالفة المعتزلة ، بأن قالوا : إن الله ﷻ لا يجب عليه لأحد شيء ، فله أن يثيب العاصين ويعاقب الطائعين[3].

وهذه المخالفة لم تكن مقتصرة على الأمة الإسلامية ، إذ يوجد في الأمم الأخرى من يخالف المعتزلة ويقول بأنه لا يجب على الله ﷻ فعل أي شيء أو تركه ، كطوائف الإلهيين ، وجهابذة الحكماء المتقدمين[4].

ومن أهم المخالفين لقول المعتزلة بالوجوب على الله ﷻ كل من الأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث.

أما الأشاعرة [5] فقد قالوا : إنه لا يجب على الله ﷻ أي شيء ، فلا يجب عليه إثابة الطائعين ولا عقاب العاصين ، ولا يجب عليه قبول توبة التائبين ، و لا يجب عليه فعل الأصلح.

---

(١) [سورة النساء ، آية ١٢٣] .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١٩٩٤/٤ ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم الظلم .

(٣) رسالة فتوح الواهب بأن ليس شيء على الله بواجب ق٤ ظ .

(٤) أبكار الأفكار ٥٨٠/١.

(٥) لمع الأدلة في عقائد أهل السنة والجماعة ص١٠٨ ، الاقتصاد في الاعتقاد ص٨٣، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ص٢٠٤ ، الملل والنحل ٤٢/١، ١٠١، نهاية الإقدام ص٣٨٣ ، المواقف ٥٠٣/٣ ، الغنية في أصول الدين ص١٣٩-١٤٠.

ويرون أن العقل لا يؤدي إلى وجوب أي شيء لأن الأحكام التكليفية مصدرها الشرع ، كما أن نعمه ﷻ على عباده تفضل منه ، وعقابه لهم عدل منه ، فهو مالك الملك يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد ، فلو أدخل الطائعين النار وأدخل العاصين الجنة ، لم يكن ذلك جورًا ، بل عدل منه ؛ لأنه ﷻ : ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾[١]، ولأن الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه والتصرف فيما لا يملكه ، لذلك فكل ما يصدر عن الله ﷻ فهو عدل وحاشاه أن يظلم أحداً.

يقول الجويني : " الثواب عند أهل الحق ليس بحق محتوم ولا جزاء مجزوم ، وإنما هو لفضل من الله تعالى ، والعقاب لا يجب أيضًا ، والواقع منه هو عدل من الله .... وكل ما دللنا به على أنه لا واجب على الله تعالى"[٢].

ويقول الغزالي : " إنه لا يجب عليه سبحانه شيء ، بل لا يعقل في حقه الوجوب فإنه لا يسأل عما يفعل و هم يسألون"[٣].

وفي موضع آخر ينتقد الغزالي الوجوب على الله عند المعتزلة فيقول : " بل له أن يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد خلافًا للمعتزلة فإنهم حجروا على الله تعالى في أفعاله وأوجبوا عليه "[٤].

ويقول الرازي : " إن الإيجاب على الله محال" [٥]، وفي موضع آخر يقول : " فلا يجب عليه شيء"[٦].

---

(١) [سورة الأنبياء ، آية ٢٣] .
(٢) الإرشاد ص٣٨١.
(٣) إحياء علوم الدين ١١٢/١.
(٤) الاقتصاد في الاعتقاد ص٨٣ .
(٥) التفسير الكبير ١٨٠/١٢.
(٦) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ص٢٠٤.

ويقول الآمدي : " من مذهب أهل الحق أنه لا يجب على الله تعالى شيء وأنه إن أنعم فبفضله وإن انتقم فبعدله"[١].

ويقول في موضع آخر : "ولا ننكر امتناع الوجوب في حق الله تعالى"[٢].

ويقول الشهرستاني : ".. لا يجب على الله تعالى شيء من قبيل العقل، ولا يجب على العباد شيء قبل ورود الشرع" [٣].

ويقول أبو سعيد المتولي :"مذهب أهل الحق أن لا واجب على الله أصلاً، بل هو يتصرف في مملكته على حسب إرادته و مشيئته "[٤].

ويقول التفتازاني : " إنه لا يجب على الله تعالى شيء ، لا ثواب على الطاعة ولا عقاب على المعصية " [٥].

وكذلك الماتريدية خالفوا الوجوب على الله ﷻ عند المعتزلة ، لما قالوا: إن فعل الله ﷻ عندما يكون واجبًا عليه ، فإن ذلك ينفي كونه ﷻ ذا فضل ومنّة، واستدلوا بقوله ﷻ : ﴿ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾[٦]، بأن ذلك ينقض على المعتزلة قولهم بالوجوب على الله ﷻ ، لأن الفضل يعني أن يعطي ويبذل من غير إيجاب ، أي ما ليس عليه ولا ما عليه فمن أعطى شيئاً عليه أو قضى ما عليه لا يوصف بالفضل ولا بالمنّة، لأنه تأدية لما هو واجب عليه[٧].

---

(١) أبكار الأفكار ٣/٢٧٠.
(٢) غاية المرام في علم الكلام ص٢٣٢.
(٣) نهاية الإقدام ص ٣٧٠.
(٤) الغنية في أصول الدين ص ١٣٩-١٤٠.
(٥) شرح المقاصد في علم الكلام ٢/٢٢٥.
(٦) [سورة البقرة ، آية ١٠٥] .
(٧) تأويلات أهل السنة ١/٢٤٣ ، القول الفصل في شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة ص٣٣٦-٣٣٩.

يقول نور الدين الصابوني : " لأن من أدى حقًا واجبًا عليه لا منة له على المؤدي "[1].

بل إن وصفه ﷻ لنفسه بالفضل والمنّة على عباده في الآية السالفة، يعني أنه تعالى مخطئ ومتصلف على عباده ، لأنه لا فضل ولا منّة له في قضائه للحقوق المستحقة عليه ما دام يفعل ما يجب عليه[2].

يقول النسفي : " ولأن القول بما قالته المعتزلة إبطال منّة الله تعالى على عباده ...... إذ فعل ما فعل على طريق قضاء حق واجب عليه، ولا منّة في هذا ولا إفضال"[3].

ويؤكد ذلك رأس الماتريدية الذي تنسب إليه، إذ يقول بعد أن أورد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ [4] وقوله : ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ [5] : " فهو والله أعلم أن الشرك لا يغفر إلا بالتوبة عنه ، وغيره يجوز أن يغفر بالتفضل أو يكفر بغيره من الحسنات ليصح القول مع تحقيق الفائدة"[6].

ويقول البزدوي : " وعندنا لا يجب عليه شيء ، وله أن يؤلم من شاء ويبتليه بالمحن من غير أن يثيبه عليه"[7].

(١) البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ص ١٢٨.

(٢) التمهيد لقواعد التوحيد ص ٣٤٢ .

(٣) التمهيد لقواعد التوحيد ص ٣٤٢ .

(٤) [سورة النساء ، آية ٤٨] .

(٥) [سورة النساء ، آية٣١] .

(٦) كتاب التوحيد ص٣٣٨ للماتريدي.

(٧) أصول الدين ص١٣٠ للبزدوي .

ويقول الغزنوي الحنفي : "هو المعبود المستحق للعبادة ، ثوابه وعقابه عدل ، لا واجب على الله ﷻ لأن الواجب يقتضي موجبًا ، والموجب فوق الموجب عليه ، وليس أحد فوق الله ﷻ "[1].

ويقول الكمال بن الهمام منتقدا الوجوب على الله عند المعتزلة : " وعندنا الموجب هو الله تعالى ، والعقل آلة يعرف به ذلك الحكم"[2].

أما أهل الحديث فإنهم أيضًا قد خالفوا المعتزلة القائلين بالوجوب على الله ﷻ ، إذ يرون أنه لا يجب على الله ﷻ أي شيء بل يحسن منه كل شيء، فهو ﷻ لا يقاس بالمخلوقين في أفعاله ولا بذاته ولا بصفاته ، لأنه ﷻ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [3]. و ﴿ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [4] لا في أفعاله ولا في ذاته ولا في صفاته ، فليس كل ما وجب على المخلوق وجب على الخالق ، وليس كل ما حرم على المخلوق حرم على الخالق ، وليس كل ما قبح من المخلوق قبح من الخالق ، و ليس كل ما حسن من المخلوق حسن من الخالق ، كما أن ما أوجب الله ﷻ على نفسه وما حرم على نفسه لا يعلم إلا بالسمع لأنه حق وجب بوعده الصادق ، فهو ﷻ قد أوجب على نفسه ثواب الطائعين وعقاب الكافرين ، وأن لا يغفر لمن أشرك به لأنه أخبرنا أنه لن يفعل ذلك[5].

كما أن الأعمال الحسنة والقبيحة لا توجب الثواب والعقاب على الله ﷻ فإن ثوابه على الأعمال الحسنة تفضل ومنّة منه ﷻ ، وعقابه عدل وقسط منه

---

(١) كتاب أصول الدين ص١٧٤ للغزنوي الحنفي .

(٢) المسايرة في علم الكلام ص٩٨.

(٣) [سورة الشورى ، آية ١١] .

(٤) [سورة الإخلاص ، آية ٤].

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٤٠٩ ، منهاج السنة النبوية ١/٣٥٢، ٤١٥ ،٤٤٧-٤٤٨.

ﷺ ، والحق الذي جعله لعباده هو فضل وإحسان منه ، وليس من باب العوض ولا من باب الواجب عليه ، لأنه سبحانه يتعالى عن الوجوب والعوض(١).

قال تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾(٢) .

وقال في الحديث القدسي : " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما"(٣).

وفي سؤال سيدنا الرسول ﷺ لمعاذ ﷺ : "أتدرى ما حق الله على عباده؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، يا معاذ أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك ؟

قال : الله ورسوله أعلم . قال : حقهم عليه أن لا يعذبهم بالنار "(٤).

وقال رسول الله ﷺ أيضا : " لن ينجي أحدًا منكم عمله . قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمته " (٥) .

يقول ابن تيمية : " وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه ما شاء كان وما شاء لم يكن ، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئًا "(٦).

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص٤٠٩، الروح ص١٢٣.
(٢) [سورة الأنعام ، آية ١٢] .
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١٩٩٤/٤ ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم الظلم.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٤٩/٣، كتاب الجهاد، باب اسم الفرس والحمار.
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٣٧٣/٥ ، كتاب الرقاق ، باب القصد والمداومة على العمل ، ومسلم في صحيحه ٤١٦٩/٤ ، كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى .
(٦) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٤٠٩.

ويقول تلميذه ابن القيم : " والفرقة الثالثة أهل الهدى والصواب ، قالت : لا يستوجب العبد على الله بسعيه نجاة ولا فلاحًا ، ولا يدخل أحدًا عمله الجنة أبدًا ولا ينجيه من النار ، والله تعالى بفضله وكرمه ومحض جوده وإحسانه أكد إحسانه وجوده وبره بأن أوجب لعبده عليه سبحانه حقًّا بمقتضى الوعد ، فإن وعد الكريم إيجاب ولو بعسى ولعل .." [1].

وفي نفس الموضع أورد ابن القيم رحمه الله قول الشاعر .. [2].

ما للعباد عليه حق واجب .... كلا ولا سعي لديه ضائع

ويقول شارح الطحاوية معلقًا وشارحًا قول الإمام الطحاوي : " يهدي من يشاء ، ويعصم ويعافي فضلاً ، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً " : "هذا رد على المعتزلة في قولهم بوجوب فعل الأصلح للعبد من الله ، وهي مسألة الهدى والضلال" [3].

ويقول اللالكائي منتقدًا المعتزلة في انتقاصهم للخالق ﷻ : " أو بتعجيزه عن خلق أفعال عباده أو بأن يوجب حقوقًا لعبيده عليه قد ألزمه إياه بحكمه لجهله بعظيم قدره ، وأنه تعالى لا تلزمه الحقوق بل له الحقوق اللازمة والفروض الواجبة على عبيده ، وأنه المتفضل عليهم بكرمه وإحسانه"[4].

---

(١) مدارج السالكين ٢/٣٣٩.

(٢) السابق .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص١٥٥ .

(٤) شرح اعتقاد أصول أهل السنة ١/١١.

ويقول الإمام الألوسي في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾(١) : " فالآية ظاهرة في نفي الوجوب على الله تعالى ، وأنه يجوز أن يغفر للمذنب ، ويعذب المصلح ، وهو مذهب الجماعة"(٢).

إذن ، فأهل الحديث قد وافقوا كلاً من الأشاعرة والماتريدية في مخالفة القول بالوجوب على الله ﷻ عند المعتزلة ، ومن أسباب المخالفة أن المعتزلة قد بنوا قولهم بالوجوب على الله ﷻ على مسألة التحسين والتقبيح العقليين لديهم ، وكون العقل هو الموجب لا السمع.

لذلك فمنطلقات المعتزلة العقلية أدت بهم إلى القول بالوجوب على الله ﷻ مع أن الماتريدية وافقوا المعتزلة بالتحسين والتقبيح العقليين ، لكنهم لم يقولوا بالوجوب على الله ﷻ مثل المعتزلة كما ذكرنا ـ هذا فضلاً عن كون الخلاف في المسألة يرجع لمفهوم وتصور كل فرقة ومذهب عن العلاقة بين الخالق والمخلوق أو بين العباد ورب العباد(٣).

---

(١) [سورة آل عمران ، آية ١٢٩] .

(٢) روح المعاني ٥١/٤ .

(٣) نظرية التكليف ص٤٧٦.

المبحث الرابع

نقد مسألة الوجوب على الله سبحانه وتعالى وبطلانها .

*****

إن عنوان هذا المبحث لَدليلٌ على الرأي الذي أراه وأرجحه ، وهو أنه لا يجب على الله ﷻ أي شيء ، وأنه ليس للعباد حق على الله ﷻ من باب الإيجاب عليه أو العوض منه .

لذلك فإني أوافق المخالفين للمعتزلة ، وهذا ما دعاني لأن أفرد مبحثًا خاصًّا لنقد مسألة الوجوب على الله ﷻ عندهم.

لكن قبل أن نشرع في نقد وإبطال مسألة الوجوب على الله ﷻ - أرى أنه من الأجدر أن نشرع في بطلان أصل المسألة التي بُنِيَ عليها القول بالوجوب على الله ﷻ وهي مسألة التحسين والتقبيح العقليين ، لأنها إذا بطلت بطل معها تلقائيًّا القول بالوجوب على الله ﷻ .

وسأورد نقدنا على مسألة التحسين والتقبيح العقليين على شكل نقاط حتى تكون مركزة ووفق نسق محدد . فمن الأدلة على بطلان المسألة ما يلي :-

١- إن مسألة التحسين والتقبيح العقليين أصل كل ضلالة ، فكما أنها أصل القول بالوجوب على الله ﷻ وهي ما دعت المعتزلة إلى القول بترهات الوجوب على الله ﷻ ، فإنها كذلك من قبل كانت هي سبب نفي النبوات عند البراهمة الهنود وأصل كفرهم إذ أنكروا الحاجة إلى النبوات بسبب التحسين العقلي عندهم[١].

---

(١) الكليات ص ٧٦٥.

إذ يرى كبير البراهمة "براهم" استحالة إرسال الأنبياء والرسل مستندًا إلى التحسين والتقبيح العقلي لديهم ، الذي أدى بهم إلى الاستدلال لإنكار ونفي النبوات والرسالات ، بأن ما أتوا به أو مضمون بلاغ الأنبياء والمرسلين ، إما أن يوافق العقل أو يخالفه ، فإن وافق العقل فلا حاجة لنا لبلاغهم ، لأنا ندركه بعقولنا ، وإن كان بلاغهم يخالف العقل،فلا نقبله ، لأن كل ما يخالف العقل فهو مرفوض ، وكذلك يرون أن الأنبياء والمرسلين بشر يأكلون ويشربون ويمرضون ... إلخ ، فلا يعقل أن يتحكموا بنا كالبهائم والجمادات وهم بشر مثلنا.

لذلك يرى البراهمة الهنود بسبب التحسين والتقبيح العقلي عندهم أن البشر لا حاجة لهم بالأنبياء والمرسلين ، لأن عقولهم تكفيهم للأخذ بالحسن ولتجنب القبيح[١].

يقول الشهرستاني : " وزادت البراهمة على التناسخية بأن قالوا : نحن لا نحتاج إلى شريعة وشارع أصلاً، فإن ما يأمر به النبي لا يخلو إما أن يكون معقولاً أو لا يكون معقولاً ، فإن كان معقولاً فقد استغنى بالعقل عن النبي ، وإن لم يكن معقولاً لم يكن مقبولاً "[٢].

٢- يجب أن ننزه الله ﷻ عن الرغبة في المنفعة والرهبة عن المضرة ؛ لأنها لا تعقل إلا في حق المخلوقين الذين يصح عليهم النفع والضرر، فكما نعلم إن من معاني الحسن و القبيح هو أن الحسن ما يكون نفعًا أو ما يؤدي إليه

---

(١) طبقات الأمم ص ٢٢ ، المغني في أبواب التوحيد والعدل ١٠٩/١٥ - ١١٠ ، شرح الأصول الخمسة ص٥٦٣ - ٥٦٤ ، لمع الأدلة ص ١٠٩، الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٣٧/١، منهاج السنة النبوية ٤١٦/٢ ، أصول الدين للبغدادي ص١٥٤-١٥٨ ، الملل والنحل ٩٥/٣ - ٩٧ ، من تاريخ الإلحاد في الإسلام ص١٥٣.

(٢) نهاية الإقدام ص ٣٧٠.

وأن القبيح هو ما يكون ضررًا أو ما يؤدي إليه ، لذلك فالخالق ﷻ يتنزه عن أن يصح عليه النفع والضرر[1].

يقول ابن تيمية : " المعتزلة شبهت الله بخلقه ، وذلك أنّ الفعل يحسن منا لجلبه المنفعة ويقبح لجلبه المضرة ، ويحسن لأنا أمرنا به ويقبح لأنا نهينا عنه ، وهذان الوجهان منتفيان في حق الله تعالى مطلقًا"[2].

٣ - يلزم من القول بالقبح العقلي[3] أن الله ﷻ لم يكن منعمًا على أحد من عباده لأنه تعالى قد خلق الحاجة والشهوة لهم ثم أنعم عليهم ، والنعمة كما نعلم لا تكون نعمةً إلا في حق من يكون محتاجًا إليها ومشتهيًا لها ، فإذا أنعم الله ﷻ على أحد فإنه قبل ذلك قد أوصل الضرر إليه عن طريق كونه محتاجًا مشتهيًا..

لذلك فالنعمة الحاصلة تدفع الضرر السالف عليها ، مما يعني أن الله ﷻ قد خلق النعمة والضرر معًا فيكون الوضع كمن يجرح إنسانًا ثم يعالج جراحه أو كمن يغتصب دينارًا من أحد ثم يعطيه دينارًا آخر.

إذن ، فالقبح العقلي لو صح في حق الله ﷻ ، فإنه يلزم منه عدم إنعامه ﷻ على عباده ، وللزم كونه ﷻ عابثًا في أفعاله وخلقه ، وهذا باطل يتعالى ويتنزه عنه خالقنا ﷻ .

---

(١) رسالة فتوح الواهب بأن ليس شيء على الله بواجب ق٥ و .

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥٣/١١ .

(٣) رسالة فتوح الواهب بأن ليس شيء على الله بواجب ق٥ و ، ٥ ظ .

٤- يلزم من كون التحسين والتقبيح العقليين معتبرين في أحكام وأفعال الخالق قبح الخلق منه ﷻ ، وبما أنه ﷻ لا يقبح منه الخلق ، فهذا دليل على بطلان القول بالتحسين والتقبيح العقليين وكل ما بني عليه (١).

٥- إن حد العقل هو إدراك المعلومات، وليس من بديهياته وضرورياته إدراك الحَسَنِ والقبيح (٢).

٦- قالت المعتزلة (٣) : إن العقل هو طريق معرفة الحَسِنِ والقبيح . والدليل على بطلان قولهم هذا أننا نقول لهم : هل معرفتكم هذه حصلت بديهية أو دلالة ؟ فإن قالوا : بديهية . فإن هذا محال لأننا نخالفهم على ذلك، فمن المحال أن تختص العلوم البديهية أو الضرورية بطائفة من العقلاء دون أخرى مع تساوي الجميع في إدراكها.

أما إن قالوا : دلالة . نقول لهم : إما أن يكون قبحه لنفسه أو لمعنى فيه أو لا لنفسه ولا لمعنى ، هنا يبطل أن يكون قبحه لنفسه أو لمعنى فيه ؛ فالقتل ظلمًا مثل القتل قصاصًا، وكذلك الزنى مثل الوطء الحلال ، لكن اختلفا في الحسن و القبيح، فبطل أن يكون لا لنفسه ولا لمعنى فيه ، لأنه يستحيل اعتبار النفي حكمًا ، لذلك فهو ثابت لورود الشرع به.

٧- ليس للعقل بعد تقرير الشرع اعتبار في إثبات الأحكام ، فبعد ورود الحكم الشرعي لم يبق للعقل إلا اتباعه، فيحسن ما حسنه الشرع ويقبح ما قبحه الشرع ، فالشرع جاء مقرًّا لما أدركه العقل من الحسن والقبيح ، وزاد عليه بتشريع الثواب والعقاب على الأفعال(٤).

---

(١) السابق ق٦ ظ.

(٢) الثبات عند الممات ص٦٠ .

(٣) الغنية في أصول الدين ص١٣٦.

(٤) إجابة السائل شرح بغية الأمل ص٢٢٥ .

وهذا ما جعل الإمام الشاطبي ينتقد المعتزلة قائلاً : " فإن محصول مذهبهم تحكيم عقول الرجال دون الشرع ، وهو أصل من الأصول التي بنى عليها أهل الابتداع في الدين ، بحيث إن الشرع إن وافق آراءهم قبلوه ، وإلا ردوه .

فالحاصل مما تقدم أن تحكيم الرجال من غير التفات إلى كونهم وسائل للحكم الشرعي المطلوب شرعًا – ضلال ، وما توفيقي إلا بالله ، وإن الحجة القاطعة والحاكم الأعلى هو الشرع لا غير "[1].

٨ – ليس من حق المعتزلة أن يردوا الحسن والقبيح إلى الصفات الذاتية للأفعال، فهذا خطأ منهم ، بل من حقهم فعل ذلك في العلم والجهل ، لأن الأفعال ليست على صفات نفسية ملزمة لها ، ولا تنفصل عنها ، لكونها تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان وسائر الإضافات[2].

والآن وبعد أن انتقدنا وأبطلنا مسألة التحسين والتقبيح العقليين ببعض الأدلة نأتي إلى إبطال مسألة الوجوب على الله ﷻ والتي هي في الحقيقة لا تحتاج لنقد وإبطال؛ لأنها قد بطلت بإبطال أصلها الذي بنيت عليه وهي مسألة التحسين والتقبيح العقليين.

فمن الأدلة على بطلان مسألة الوجوب على الله ﷻ ما يلي:

١– إن القول بالوجوب على الله ﷻ باطل؛ لأنه مبني على أصل باطل وهو القول بالتحسين والتقبيح العقليين كما ذكرنا.

---

(١) الاعتصام ص ٥٤٠ .

(٢) مفتاح دار السعادة ٥٦/٢ .

٢ - كذلك القول بوجوب رعاية الحكمة والغرض في أفعال الله ﷻ لا تجب عليه ، لأنه لا يجب عليه فعل أي شي ولا تركه [١]، لكن هذا لا يعني أن أفعاله ﷻ خالية من الحكمة لخلقه ، بل كلها حكمة لهم ، وفيها ما يصلحهم في دينهم ودنياهم[٢].

٣ - إن الأدلة ومنها الآيات القرآنية التي استدل بها القائلون بالوجوب على الله ﷻ لا تدل على الوجوب، وأنه يجب على الله ﷻ فعل ما وعد ، بل تدل على الوقوع[٣]، اي إن الله ﷻ قد وعد بمشيئته وإرادته أن يفعل كذا وأن يقع منه كذا ، وليس إيجابا عليه ﷻ .

٤ - أجمعت الأمة الإسلامية على أن إثابة الله ﷻ للطائعين على طاعتهم تفضل ومنّة منه ، وأن عقابه للعاصين عدل وقسط منه ﷻ ، لذلك لو قلنا بأنه يجب عليه ﷻ ثواب الطائعين فإن ذلك يعد عند العقلاء أداء لما هو واجب عليه ، وليس تفضلاً وليس منّة منه ﷻ ، وهذا ظاهر البطلان[٤].

٥ - القول بالوجوب على الله ﷻ يقتضي الطعن في الخالق ﷻ ، ويناقض المشيئة والقدرة والإرادة الإلهية ، إذ الوجوب عليه يعني أنه ﷻ مجبور الموجب ، أي لا يقدر على إثابة من يشاء ولا عقاب من يشاء لفقدانه أهم صفات الألوهية ، وهي القدرة والإرادة والمشيئة ، وهذا هو جوهر تصور الفلاسفة اليونان ومن تبعهم من فلاسفة الإسلام عن الخالق ﷻ ، بأنه فاعل بالذات لا بالاختيار ، أي عاجز لا يقدر على أن يختار ما يشاء ولا يفعل ما

---

(١) أبكار الأفكار ١/٥٨٠ .

(٢) منهاج السنة النبوية ٦/٣٩٦ .

(٣) رسالة فتوح الواهب بأن ليس شيء على الله بواجب ق٢ظ.

(٤) السابق، وراجع رأي الماتريدية في الوجوب على الله ﷻ فيما سبق.

يريد ، وهذا كما نعلم افتراء باطل وكفر بالله ﷻ [١]، وهو ما دفع حجة الإسلام أبا حامد الغزالي رحمه الله إلى تكفير الفلاسفة في سفره الخالد " تهافت الفلاسفة "[٢].

والله ﷻ يقول : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[٣].

ويقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [٤].

ويقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [٥] .

ويقول : ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٦].

ويقول : ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [٧].

فالآيات السابقة تنفي الوجوب على الله ﷻ ، وتعني أن الله ﷻ بمشيئته وقدرته وإرادته يفعل ما يشاء كأن يثيب العاصين ويعاقب المطيعين وأن يغفر للمذنبين ويعذب الصالحين، وهذا هو مذهب أهل الحق [٨].

---

(١) فتوح الواهب بأن ليس شيء على الله بواجب ق ٢ظ،٣و.

(٢) تهافت الفلاسفة ص ٧٨.

(٣) [سورة هود ، آية ١٠٧] .

(٤) [سورة الزمر ، آية ٥٣] .

(٥) [سورة النساء ، آية ٤٨] .

(٦) [سورة البقرة ، آية ٢٨٤].

(٧) [سورة الأنبياء ، آية ٢٣] .

(٨) روح المعاني ٥١/٤.

يقول الطحاوي : "يهدي من يشاء ، ويعصم ويعافي فضلا، ويضل من يشاء ، ويخذل ويبتلي عدلا " [١].

ويقول الغزالي : " بل لـــه أن يفعل ما يشاء ويحكم بما يريـــد خلافـــا للمعتزلة فإنهم حجروا على الله تعالى في أفعاله "[٢].

ويقول أبو سعيد المتولي : " مذهب أهل الحق أن لا واجـــب علـــى الله أصلا، بل هو يتصرف في مملكته على حسب إرادته ومشيئته"[٣].

ويقول نور الدين الصابوني : " وهو قول فاسد ؛ لأن الألوهية تنـــافي الوجوب عليه ، بل له أن يفعل بعبيده ما يشاء "[٤].

فهذا ابن عباس رضي الله عنهما ، قد سأله رجل فقال : أرأيـــت مـــن حرمني الهدى وأورثني الضلالة والردى ، أتراه أحسن إلي أم ظلمني ؟ فقـــال ابن عباس: " إن كان الهدى له يؤتيه من يشاء فما ظلمك شيئا، ولا تجالسني".

وكرر بعد ذلك غيلان القدري سؤال من سأل ابن عبـــاس رضـــي الله عنهما، فسأل ربيعة بن أبي عبد الرحمن فقال له : يا أبا عثمان أرأيـــت الـــذي منعني الهدى و منحني الردى أأحسن إلي أم أساء ؟ فقال ربيعة : إن كان منعك شيئًا هو لك فقد ظلمك، وإن كان فضله يؤتيه من يشاء فما ظلمك شيئًا. والظاهر من رد ربيعة أنه قد أخذه من ابن عباس رضي الله عنهما [٥] .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص١٥٥.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٨٣.

(٣) الغنية في أصول الدين ص ١٣٩-١٤٠.

(٤) كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ص ١٢٨ .

(٥) التمهيد لابن عبد البر ٦/٦٤-٦٥.

٦- إن القول بالوجوب على الله ﷻ تشبيه لـــه ﷻ بخلقه إذ أوجبوا عليه ﷻ من جنس ما يجب على بني البشر ، فشبهوه بالواحد من الناس فيما يجب عليه ويحرم عليه لذلك فهم قد شبهوا وساووا بين الله الخالق والإنسان المخلوق، فصاروا مشبهة الأفعال، وهذا باطل ودليـــل علـــى الجهـــل بـــالله ﷻ [١] والخروج عن الشرع والعقل[٢].

يقول ابن تيمية :" ومن توهم من القدرية ونحوهم أنهم يستحقون عليـــه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر فهو جاهل في ذلك"[٣].

٧ - حقيقة الواجب هو ما يذم تاركه و يستوجب اللوم على تركه إياه ، والقول بالوجوب على الله ﷻ يعني أنه مستلزم للذم لو ترك فعل ما يجـــب عليـــه بمشيئته وإرادته ، والله ﷻ يتنزه عن التعرض لأن يوجب عليه شيـــء وأن يندم ويلام لأن ذلك محال [٤].

٨ - إن الباء في قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[٥].

ليست باء المعاوضة والمقابلة والثمن التي نفاها الرسول ﷺ ، بل هـــي باء السببية ، أي إن أعمالكم ليست عوضًا وثمنًا كافيًا لدخول الجنة بل دخلتموها بعفو الله ومغفرته وبفضله أن أثابكم على أعمالكم بدخول الجنة [٦].

---

(١) منهاج السنة النبوية ٦/٣٩٦.

(٢) قواعد العقائد ص ٢٠٥.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٤١٠.

(٤) لمع الأدلة ص ١٢٢، التفسير الكبير ١٢/١٨٠.

(٥) [سورة النحل، آية ٣٢].

(٦) مختصر الفتاوى المصرية ص ١٨١، إيثار الحق على الخلق ص ٣٤١.

قال رسول الله ﷺ : " لن ينجي أحدًا منكم عملُه . قالوا : ولا أنت يـا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمته"[١].

يقول ابن حزم : " لو عمل الإنسان دهره كله ما استحق على الله تعالى شيئًا لأنه لا يجب على الله تعالى شيء إذ لا موجب للأشياء الواجبة غيره تعالى لأنه المبتدئ لكل ما في العالم، والخالق له، فلولا أن الله تعالى رحم عباده فحكم بأن طاعتهم لـــه يعطيهم بها الجنة لما وجب ذلك عليه، فصح أنه لا يدخل أحد الجنة بعمله مجردًا دون رحمه الله "[٢].

٩- وبالنسبة للرد على الأدلة التي استدل بها المعتزلة مـــن الآيـــات الكريمـــة والحديث القدسي ، فسأورد الرد عليها من خلال تفسيرها من كتب التفاسير المخالفة للمعتزلة في قولهم بالوجوب على الله ﷻ.

(أ) ففي قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُـــوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾[٣].

قد استدل المعتزلة على القول بالوجوب على الله ﷻ بهذه الآية قـــائلين بأنه وعد واجب على الله ، لأن الناس يقولون : لا يجب على الله شيء . وهذا فهم خاطئ للآية ، لأن الآية نزلت ضد منكري البعث من المشركين لما أقسموا بأن الله لا يبعث من يموت [٤].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٣٧٣/٥ ، كتاب الرقاق ، باب القصد والمداومـــة علـــى العمل ، ومسلم في صحيحه ٤١٦٩/٤ ، كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٩٦/٤ .

(٣) [سورة النحل ، آية ٣٨] .

(٤) تفسير ابن كثير ٥٧٠/٢ .

يقول ابن كثير : " يقول تعالى مخبرًا عن منكري البعث من المشركين أنهم حلفوا فأقسموا بالله جهد أيمانهم ، أي اجتهدوا في الحلف وغلظوا الأيمان على أنه لا يبعث الله من يموت ، أي استبعدوا ذلك وكذبوا الرسل في إخبارهم لهم بذلك ، وحلفوا على نقيضه ، فقال تعالى مكذبًا لهم ورادًّا عليهم : (بلى) أي بلى سيكون ذلك (وعداً عليه حقًّا) أي لا بد منه"(١).

هنا نجد أن الله تعالى قد أوجب أو وعد بنفسه على نفسه وبمشيئته وإرادته دون أن يوجب أحد عليه.

(ب) وفي قوله تعالى :﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾(٢).

فسرها القرطبي بأن الله وعد بها (٣).

وأورد ابن الجوزي قول كل من ابن عباس رضي الله عنهما الذي يقول على الله تعالى : " قضى لنفسه أنه أرحم الراحمين " . وقول الزجاج الذي يقول فيه : " ومعنى كتب أوجب ذلك إيجابًا مؤكدًا " (٤).

(ج) وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا ﴾(٥).

فسرها الرازي بأنها استيجاب حصل بحكم وعده تعالى بأن لا يضيع أجر عمل المحسنين(٦).

---

(١) السابق

(٢) [سورة الأنعام ، آية ١٢] .

(٣) تفسير القرطبي ٩١/٥ .

(٤) زاد المسير ٩/٣ .

(٥) [سورة الكهف ، آية ٣٠] .

(٦) التفسير الكبير ١٠٣/٢١.

(د) وفي قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [١] .

تفسيرها أنه ما من عبد عمل خيرًا أو شرًّا قليلاً كان أو كثيرًا ، إلا أراه الله تعالى إياه ، فالمؤمن تغفر لـــه سيئاته ويثاب بحسناته ، والكافر تُرَدُّ حسناتُه ويعذب بسيئاته[٢].

قال ابن عباس رضي الله عنهما : " ليس مؤمن ولا كافر عمل خيرًا أو شرًّا في الدنيا، إلا أراه الله له يوم القيامة ، فأما المؤمن فيرى حسناته وســيئاته فيغفر الله سيئاته ويثيبه بحسناته ، وأما الكافر فيرد حسناته ويعذب بسيئاته"[٣].

نلاحظ هنا أن المؤمن تغفر سيئاته من غير توبة ما لم تكن شــركًا أو كفرًا .

(هـ) وفي قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ [٤].

فقد رد الرازي على المعتزلة المستدلين بهذه الآية لإثبات أنه يجب على الله تعالى أن يثيب الطائعين ويعاقب العاصين، لما قالوا : إنها دالة على أن الله تعالى لا يعفو عن شيء من السيئات[٥].

فقال : "أجاب أصحابنا عنهم بأن الكلام على عموماته قد تقدم في تفسير قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّـــارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [٦].

---

(١) [سورة الزلزلة ، آية ٧ ، ٨].

(٢) التفسير الكبير ٥٨/٣٢.

(٣) تفسير البغوي ٥١٦/٤ .

(٤) [سورة النساء ، آية ١٢٣] .

(٥) التفسير الكبير ٤٢/١١.

(٦) [سورة البقرة ، آية ٨١] .

والذي نريده في هذه الآية ..... لم لا يجوز أن يكون المراد من هـذا الجزاء ما يصل إلى الإنسان في الدنيا من الغموم والهموم والأحـزان والآلام والأسقام ، والذي يدل على صحة ما ذكرنا ..... لما نزلت هذه الآية قال أبـو بكر الصديق ﷺ : " كيف الصلاح بعد هذه الآية ، فقال ﷺ : غفر الله لك يا أبا بكر ألست تمرض ؟ أليس يصيبك الأذى ، فهو ما تجزون....." [١]. وعن أبي هريرة ﷺ : لما نزلت هذه الآية بكينا وحزنا وقلنا : يا رسول الله ما أبقت هذه الآية لنا شيئًا . فقال ﷺ :" أبشروا فإنه لا يصيب أحد منكم مصيبة في الدنيا إلا جعلها الله له كفارة حتى الشوكة التي تقع في قدمه"[٢].

(و) وفي قوله ﷻ في الحديث القدسي :" يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا"[٣].

يرى ابن تيمية أنه يفهم من هذا الحديث القدسي أن الله ﷻ قـد حـرم الظلم بنفسه على نفسه لا أن العبد نفسه مستحق على الله شيئًا ، وأنه تعالى كتب على نَفسه الرحمة [٤].

لذلك يقول معلقًا على هذا الحديث : " وأما الإيجـاب عليـه سـبحانه والتحريم بالقياس على خلقه فهذا قول القدرية ، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول"[٥].

١٠- إن العبد الذي يوجب على معبوده ﷻ أي شيء فإنه يفسد علاقته بمعبوده ﷻ ، لأن صحبته به يجب أن تكون بكمال العبودية والفقر المحض والـذل

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك ٧٨/٣.

(٢) التفسير الكبير ٤٢/١١ ، والحديث أخرجه الترمذي في سننه ٢٤٧/٥.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١٩٩٤/٤ ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم الظلم .

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٤٠٩ .

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٤٠٩ .

والانكسار ، لأنه بمجرد أن يرى العبد لنفسه على معبوده حقًّا أو واجبًا عليه تفسد الصحبة وتكون صحبة معلولة وممقوتة ، لكن هذا لا يتعارض مع ما أوجبه وأحقه الله ﷻ على نفسه ، من أن يثيب عباده الطائعين ويكرمهم ، لأن ذلك حقَ أوجبه على نفسه بمشيئته وإرادته بمحض كرمه وبره وجوده وإحسانه لعباده ، وليس لاستحقاقهم عليه بأنه واجب جزاء أعمالهم يجب أن يجازيهم عليه[1].

لذلك فالعقل البشري لا يوجب على ربه ﷻ شيئًا ولا يحرمه ، لأنه ﷻ فوق ذلك ويتنزه عنه ، وهذا خلاف ما أوجبه وأحقه وكتبه وحرمه على نفسه فإنه لا يخل به ولا يخالفه لأنه وعد منه على نفسه بنفسه فلا موجب ولا محرم فوقه ﷻ [2].

وهنا بيت القصيد كيف يوجب العبذ المخلوق الضعيف الفاني في الأرض على المعبود الخالق القوي الباقي في السماء ؟!!!

فكما نعلم ونعقل أن الإيجاب يكون من الأعلى إلى الأسفل وليس من الأسفل إلى الأعلى كما هو حال أهل الوجوب على الله ﷻ .

لذلك يجب أن يكون كلامنا بأدب وحياء مع خالقنا ومعبودنا ﷻ ، وأن لا نقول : يجب عليه فعل كذا وكذا أو يحرم عليه كذا وكذا أو يلزمه فعل كذا وكذا ، بل نقول : إنه ﷻ قد أوجب على نفسه بنفسه وبمشيئته وإرادته أن يفعل كذا وكذا ، وأنه لا يجب عليه ولا يحرم عليه ولا يلزمه شيء ألبتة .

ونختم هذا المبحث بنص رائع لأبي محمد ابن حزم ، يقول فيه : " وهذا كلام تقشعر منه ذوائب المؤمن ، ليت شعري من الموجب ذلك على الله تعالى

(١) مدارج السالكين ٣٣٨/٢.

(٢) مفتاح دار السعادة ٩٢/٢.

والحاكم عليه بذلك والملزم له ، ما ذكر النذل – يقصد الجبائي – لزومه للباري تعالى ووجوبه عليه ، فيا لله لمن قال : إن العقل أوجب ذلك على الله تعالى . أو ذكر شيئا دونه تعالى ليصرحن بأن الله تعالى متعبد للذي أوجب عليه ما أوجب محكوم عليه مدبر ، وإنه للكفر الصراح"[١].

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/١٥٢.

الخاتمـــة

****

وفي ختام دراستنا لمسألة الوجوب على الله ﷻ عند المعتزلـــة الـــذين أوجبوا على الله ﷻ إثابة الطائعين وعقاب العاصين وغيرها ، وبياننا لمـــسألة الوجوب ، وإثباتنا أن الوجوب على الله عندهم مبني في حقيقته علـــى مـــسألة التحسين والتقبيح العقليين ، ثم ذكرنا الخلاف في المسألة وأن من أهم المخالفين الأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث الذين أجمعوا على مخالفة المعتزلة بأنـــه لا يجب على الله ﷻ أي شي ألبتة.

ثم قمنا بعد ذلك بنقد وإبطال أصل المـــسألة وهـــي مـــسألة التحـــسين والتقبيح العقليين ثم أبطلنا ما بني عليها، وهي موضوع بحثنا مسألة الوجـــوب على الله ﷻ .

لذلك نجد أن هذه المسألة على قدر كبير من الأهمية لتعلقها بـــالله ﷻ ، وببعض عباده الذين تصوروا الوجوب عليه ﷻ دليلا على عدله ، وهـــذا مـــا دعانا لتناول المسألة بتركيز موجز موضحين به ما سبق.

وقد أوردنا رأينا في نقدنا وإبطالنا للمسألة ، إذ نرى أنه لا يجـــب ولا يحرم على الله ﷻ أي شيء ألبتة ، فهو سبحانه يتعالى ويتنزه عن أن يوجـــب ويحرم عليه شيء ، وإن هذا تشبيه وقياس للخالق بالمخلوق ومن لوازم الأقيسة العقلية الفاسدة.

ومن أهم النتائج والتوصيات التي استخلصناها من هذا البحث ما يلي:

١- إنه لا يجب على الله سبحانه وتعالى فعل أي شيء ولا تركه ، ولا يجـــب عليه رعاية الحكمة لخلقه ، ولا الغرض في أفعاله ﷻ .

٢ - إن مسألة الوجوب على الله ﷻ قد بنيت على مسألة التحسين والتقبيح العقليين.

٣ - إن بطلان مسألة التحسين والتقبيح العقليين يعني بطلان مسألة الوجوب على الله ﷻ .

٤ - إن القول بالتحسين والتقبيح العقليين من أسباب ضلال وكفر الأمم السابقة، كالبراهمة الهنود الذين نفوا النبوات ، وأنكروا الرسالات بحجة عدم الحاجة للنبوات لاكتفائهم بالعقل .

٥ - إن القياس العقلي الفاسد يؤدي إلى ضياع الحق ، والاعتداء على النصوص الشرعية واجبة الاتباع .

٦ - المعتزلة قاسوا الخالق وشبهوه بالمخلوقين ، فأوجبوا عليه شيئًا من جنس ما يجب على المخلوقين ، وذلك من أشنع الأقيسة العقلية الفاسدة ، التي من نتائجها القول بالوجوب على الله ﷻ .

٧ - أطلق المعتزلة على أنفسهم لقب أهل العدل بسبب إيجابهم على الله ﷻ ، لأنه لا يخل بما هو واجب عليه في نظرهم .

٨ - أجمعت المعتزلة على القول بالوجوب على الله ﷻ باستثناء أبي القاسم البلخي الكعبي المعتزلي المختلف حول رأيه في المسألة إذ وجدنا من يقول إنه على قول المعتزلة في قولهم بالوجوب على الله كالبغدادي في كتابه " الفرق بين الفرق" ، أما من يقول أنه خالف المعتزلة وقال بأنه لا يجب على الله شيء فهم كل من ابن المرتضى المعتزلي والإسفراييني والآمدي .

لكن هناك من حل هذا الإشكال تقريبًا لنا، وهو أبو المعين النسفي في كتابه " تبصرة الأدلة " لما أورد أن البلخي ذكر في كتابه " المقالات " أنه تاب عن هذا ورجع إلى قول أصحابه يعني المعتزلة ، مما يعني أن البلخي خالف

المعتزلة ثم رجع إليهم وهذا ما أرجحه ، وإن كنت أميل لثباته على قوله المخالف للمعتزلة بأنه لا يجب على الله ﷻ شيء ، والله أعلم .

٩ - أجمعت الأمة على مخالفة المعتزلة بأن قالت بأنه لا يجب ولا يحرم على الله ﷻ شيء.

١٠- إن مقتضى الوجوب على الله ﷻ عند المعتزلة هو العقل ، لذلك فالوجوب عندهم وجوب عقلي جعلوه شريعة لهم في حق الله ﷻ .

١١- الخلاف في مسألة الوجوب على الله ﷻ يرجع لمفهوم وتصور كل فرقة ومذهب عن العلاقة بين العباد ورب العباد .

١٢- القول بالوجوب على الله ﷻ هو سوء أدب مع الخالق ﷻ ، لذلك فالواجب التأدب والخضوع لله ﷻ بأن نقول : إن الله ﷻ قد أوجب على نفسه أو كتب على نفسه بنفسه وبمشيئته وإرادته أن يفعل كذا وكذا. ولا نقول : يجب عليه أو يحرم عليه ؛ لأنه يتعالى ويتنزه عن ذلك ﷻ .

١٣- إن المعتزلة سموا الوجوب على الله ﷻ عدلا ، لكنهم بمقتضى قولهم هذا قد هدموا شيئًا آخر ، وهو إرادته ومشيئته وقدرته ﷻ ، لما حجروا عليه وجعلوا العباد يوجبون عليه ويحرمون عليه ، وهو خالقهم الذي له الإرادة والمشيئة والقدرة الكاملة .

١٤- إنه بسبب القول بالتحسين والتقبيح العقليين ، كان الخلاف بين أبي الحسن الأشعري وبين شيخه الجبائي المعتزلي في مسألة وجوب الأصلح على الله، فكانت من أسباب خروجه من الاعتزال لينشئ مذهبه الجديد .

١٥- إن الأدلة القرآنية التي استند عليها المعتزلة بمنهجهم العقلي للقول بالوجوب على الله ﷻ - لا تدل على الوجوب، بل تدل على الوقوع من غير إيجاب على الله ﷻ .

١٦- يظهر لنا جليًا طغيان العقل وتسلطه على النقل عند المعتزلة في مسألة الوجوب على الله ﷻ ، وفي معظم المسائل عندهم .

١٧- إن فهم المعتزلة لأدلة الوجوب على الله ﷻ ينطلق من قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين عندهم .

١٨- القول بالوجوب على الله ﷻ جهل بعظمة الله ﷻ وبحقيقته ، إذ يؤدي إلى الطعن فيه ﷻ .

١٩- إن دخول الطائعين الجنة ودخول الكافرين النار ليس واجبا عليه ﷻ ، فالطائعون دخلوا الجنة بمقتضى فضله وإحسانه ومنّته ﷻ ، والكافرون دخلوا النار بمقتضى عدله وقسطه .

٢٠- إن لله ﷻ أن يدخل الطائعين النار ويدخل العاصين الجنة ، ولا يعتبر ذلك ظلمًا ؛ لأنه سبحانه ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾[١].

٢١- وجوب ضبط التفكير العقلي بميزان الشرع ، وأن العقل تابع للشرع وآلة ووسيلة لإدراكه ، فلا نقدمه على الشرع.

٢٢- وجوب التأدب والحياء مع الخالق ﷻ .

٢٣- وجوب فهم الأدلة القرآنية وفق ما جاء به الرسول ﷺ ، ووفق فهم أصحابه ﷺ له ، والتابعين لهم بإحسان ، لأنهم أدل الناس على الرسول ﷺ، فتقديم العقل على الشرع هو تسفيه لسلف الأمة ، ومخالف لما أمرنا به الرسول ﷺ كما في قوله : "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ"[٢].

---

(١) [سورة الأنبياء ، آية ٢٣].

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ٤٤/٥ ، والحاكم في المستدرك ١٧٤/١.

٢٤- وجوب التفريق بين الخالق والمخلوق ، فلا نشبه الخالق بالمخلوقين ، ولا نقيس الخالق على المخلوقين ، فما يصدق على المخلوقين يستحيل أن يصدق على الله ﷻ خالقهم لقوله تعالى :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1] ولقوله أيضا: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[2].

٢٥- يجب الحذر من استخدام المصطلحات غير المهذبة والمؤدبة وبالذات فيما يتعلق بالخالق ﷻ ، كمصطلح الوجوب والتحريم ، كان يقول يجب على الله ويحرم على الله !!!!

٢٦- يجب التفريق بين عالم الغيب وسننه ونواميسه وبين عالم الشهادة وسننه ونواميسه ، فالله ﷻ غيب لا يصدق عليه ما يكون من سنن ونواميس عالم الشهادة ، أي العالم المشاهد المحسوس.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،،،،

(١) [سورة الشورى ، آية ١١].

(٢) [سورة الإخلاص ، آية ٤].

المصادر و المراجع

****

١) **القرآن الكريم**

٢) **أبكار الأفكار في أصول الدين** – لأبي الحسن على بن محمد بن سالم سيف الدين الآمدي – تحقيق أحمد فريد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى– ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م .

٣) **الإحكام في أصول الأحكام** – لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي ابن محمد الآمدي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠.

٤) **إحياء علوم الدين** – لأبي حامد الغزالي – دار المعرفة – بيروت .

٥) **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد** – لإمام الحرمين الجويني – تحقيق د.محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد – الناشر مكتبة الخانجي – ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م.

٦) **أصول الدين** – للإمام أبي اليسر البزدوي – تحقيق د.هانز بيتر لنس – ضبطه وعلق عليه د.أحمد السقا – المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.

٧) **أصول الدين** – لجمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي– تحقيق وتعليق د.عمر وفيق الداعوق – دار البشائر الإسلامية – بيروت – الطبعة الأولى–١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٨) **أصول الدين** – لأبي منصور عبد القاهر البغدادي – مطبعة الدولة – إستانبول – الطبعة الأولى ـ ١٣٤٦هـ –١٩٢٨م .

٩) **أصول الفقه المسمى – إجابة السائل شرح بغية الأمل** – لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني – بيروت – ١٩٨٦م – الطبعة الأولى – تحقيق القاضي حسين بن أحمد السباعي – د. حسن محمد مقبولي الأهدل .

١٠) **الاعتصام** – لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي – دار الحديث – القاهرة – تحقيق سيد إبراهيم – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

١١) **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين** ــ لفخر الدين الرازي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤٠٢هـ ــ تحقيق علي سامي النشار .

١٢) **الاقتصاد في الاعتقاد** – لأبي حامد الغزالي – طبع بمطبعة جريدة الإسلام بمصر – ١٣٢٠هـ .

١٣) **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم** – لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني – مطبعة السنة المحمدية – القاهرة – ١٣٦٩هـ – الطبعة الثانية .

١٤) **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق** – لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني – المشهور بابن الوزير – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م- الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

١٥) **البحر المحيط في أصول الفقه** – لبدر الدين الزركشي – دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت -١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م – الطبعة الأولى- ضبط نصوصه وأخَرَّج أحاديثه وعلق عليه د. محمد محمد تامر .

١٦) **البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين** – لنور الدين الصابوني – حققه وقدم له د. فتح الله خليف – ١٩٦٩م – دار المعارف بمصر .

١٧) **تأويلات أهل السنة** – لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي.– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة القرآن والسنة – القاهرة – ١٣٩١هـ – ١٩٧١م – تحقيق وتعليق د. إبراهيم عوضين والسيد عوضين .

١٨) **تبصرة الأدلة في أصول الدين** – لأبي معين ميمون بن محمد النسفي – تحقيق كلود سلامة – دمشق – الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

١٩) **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين** – لطاهر أبي المظهر الإسفراييني – عالم الكتب – لبنان ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م – الطبعة الأولى – تحقيق كمال يوسف الحوت .

٢٠) **تفسير ابن كثير أو تفسير القرآن العظيم** – لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء – دار الفكر – بيروت ١٤٠١هـ.

٢١) **تفسير البغوي** – للحسين بن مسعود البغوي – دار المعرفة – بيروت – تحقيق خالد عبد الرحمن العك.

٢٢) **تفسير القرطبي أو الجامع لأحكام القرآن** – تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي–دار الشعب–القاهرة.

٢٣) **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب** – لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي– دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م– الطبعة الأولى.

٢٤) **تلبيس إبليس** – لعبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

٢٥) **التمهيد لقواعد التوحيد** – للإمام أبي المعين النسفي – دار الطباعة المحمدية – الطبعة الأولى ـ ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م – دراسة وتحقيق حبيب الله حسن أحمد .

٢٦) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** – لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – المغرب – ١٣٨٧هـ – تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري .

٢٧) **تهافت الفلاسفة** – لأبي حامد الغزالي – تقديم وضبط وتعليق د.جيرار جهامي– دار الفكر اللبناني – بيروت.

٢٨) **التوحيد** – لأبي منصور الماتريدي – تحقيق د.فتح الله خليف – دار الجامعات المصرية – الإسكندرية.

٢٩) **الثبات عند الممات** – **لعبد الرحمن بن على بن محمد بن الجوزي** ٠ أبو الفرج – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ١٤٠٦هـ – الطبعة الأولى – تحقيق عبد الله الليثي الأنصاري.

٣٠) **الحور العين – عن كتب العلم الشرائف دون النساء العفائف** – لأبى سعيد نشوان الحميري – تحقيق كمال مصطفى – دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – والمكتبة اليمنية – صنعاء.

٣١) **رسالة فتوح الواهب بأن ليس شيء على الله بواجب** – لمحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الموصلي المالكي – المخطوط موجود في مكتبة تشستر بيتي(دبلن/أيرلندا) تحت رقم ٣٦٦٦/(٨) – نسخة أصلية بخط المؤلف.

٣٢) **الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالـدلائل مـن الكتـاب والسنة** – لمحمد بن أبى بكر الزرعي – دار الكتب العلمية – بيـروت – ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.

٣٣) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** – لأبي الفـضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٤) **زاد المسير في علم التفسير** – لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي – المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٤هـ – الطبعة الثالثة .

٣٥) **سنن الترمذي** – لأبي عيسى محمد بن عيـسى الترمـذي – دار إحيـاء التراث العربي – بيروت – تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين .

٣٦) **شذرات الذهب في أخبار من ذهـب**، تأليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي – دار ابن كثير – دمشق – ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولـى، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ، محمود الأرنؤوط.

٣٧) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والـسنة وإجمـاع الصحابة والتابعين ومن بعدهم** – لهبة الله الحسن بن منصور اللالكائي أبي القاسم – دار طيبة – الرياض – ١٤٠٢ هـ – تحقيـق د. أحمـد سـعد حمدان .

٣٨) **شرح الأصول الخمسة** – للقاضي عبـد الجبـار المعتزلـي – الطبعـة الأولى – مكتبة وهبة – القاهرة .

٣٩) **شرح العقيدة الطحاوية** – لابن أبي العز الحنفي – حققها وراجعها جماعة من العلماء – خرج أحاديثها محمد ناصـر الـدين الألبـاني – المكتـب الإسلامي – ١٣٩١هـ – الطبعة الرابعة.

٤٠) **شرح المقاصد في علم الكلام** – لسعد الدين مسعود التفتازاني – دار المعارف النعمانية – باكستان – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م – الطبعة الأولى.

٤١) **صحيح البخاري** – لأبي عبد الله البخاري – دار ابن كثير – اليمامة – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م – تحقيق مصطفى ديب البغا .

٤٢) **صحيح مسلم** – لمسلم بن الحجاج – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

٤٣) **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة** – لأبى عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي – دار العاصمة – الرياض ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م – الطبعة الثانية – تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله.

٤٤) **طبقات الأمم** – للقاضي أبى القاسم صاعد الأندلسي – تحقيق د.حسين مؤنس .دار المعارف.

٤٥) **غاية المرام في علم الكلام** – لعلي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي – دار النشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٣٩١هـ – تحقيق د.حسن محمود عبد اللطيف.

٤٦) **الغنية في أصول الدين** – لأبى سعيد عبد الرحمن النيسابوري المتولي – مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٧م – الطبعة الأولى – تحقيق عماد الدين أحمد حيدر.

٤٧) **الفرق بين الفرق** – لعبد القاهر بن طاهر البغدادي أبى منصور – المكتبة العصرية للطباعة والنشر – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

٤٨) **الفصل في الملل والأهواء والنحل** – لعلى بن أحمد بن حزم أبى محمد – دار النشر مكتبة الخانجي – القاهرة.

٤٩) **فلسفة المعتزلة** – لألبير نصري نادر – مطبعة دار نشر الثقافة – الإسكندرية.

٥٠) **كتاب القلائد في تصحيح العقائد**– لأحمد بن يحيى ابن المرتضى – ضمن كتابه البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار –مصورة دار الحكمة اليمنية–١٩٨٨م.

٥١) **القول الفصل شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة** – محيي الدين الرحماوي محمد بهاء الدين الشهير ببهاء الدين زادة – تقديم وتحقيق د. رفيق العجم – دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع –بيروت – لبنان – الطبعة الأولى– ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٥٢) **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** – لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – تحقيق عبد الرزاق المهدي.

٥٣) **الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية** – لأبى البقاء أيوب ابن موسي الحسيني الكفوي – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م – تحقيق عدنان درويش – محمد المصري.

٥٤) **لسان العرب** – لابن منظور – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى.

٥٥) **لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة** – لعبد الملك بن عبد الله الجويني – تقديم وتحقيق د. فوقية حسين محمود – راجع التحقيق د. محمود الخضيري – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر – الدار المصرية للتأليف والترجمة – الطبعة الأولى– ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

٥٦) **مجموع الفتاوى** - لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني أبي العباس - مكتبة ابن تيمية - الطبعة الثانية - تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.

٥٧) **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين** - لفخر الدين الرازي - راجعه وقدم له : طه عبد الرءوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية.

٥٨) **مختار الصحاح** - لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - تحقيق محمود خاطر - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥٩) **مختصر الفتاوى المصرية** - لشيخ الإسلام ابن تيمية - اختصره بدر الدين أبو عبد الله محمد بن علي الشهير بابن سبلا سبلا - راجعه وقدم له أحمد حمدي إمام - مطبعة المدني - القاهرة.

٦٠) **المختصر في أصول الدين** - للقاضي عبد الجبار المعتزلي - ضمن رسائل العدل والتوحيد - دراسة وتحقيق محمد عمارة - دار الهلال ١٩٧١م.

٦١) **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين** - لمحمد بن أبى بكر ابن أيوب الزرعي أبى عبد الله - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - الطبعة الثانية - تحقيق محمد حامد الفقي.

٦٢) **المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة** - للعلامة الكمال بن الهمام - الطبعة الأولى- المطبعة المحمودية التجارية بمصر- ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م.

٦٣) **المستدرك على الصحيحين** - لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م - تحقيق مصطفى عبد القادر عطا .

٦٤) **المستصفى من علم الأصول** - لأبي حامد الغزالي - مؤسسة التاريخ العربي - الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية ببولاق - مصر المحمية ١٣٢٤هـ.

٦٥) **معتزلة البصرة وبغداد** - د. رشيد الخيون - دار الحكمة - لندن - الطبعة الثانية - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٦) **معجم البلدان** - لياقوت بن عبد الله الحموي أبى عبد الله - دار الفكر - بيروت.

٦٧) **المغني في أبواب التوحيد والعدل** - للقاضي عبد الجبار المعتزلي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٦٨) **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة** - لمحمد بن أبي بكر ابن أيوب الزرعي أبى عبد الله - دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٩) **الملل والنحل** - لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٤هـ - تحقيق محمد سيد كيلاني.

٧٠) **من تاريخ الإلحاد في الإسلام** - د.عبد الرحمن بدوي - الناشر مكتبة النهضة المصرية - ١٩٤٥م.

٧١) **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** – لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني – مؤسسة قرطبة ١٤٠٦ – الطبعة الأولى – تحقيق د. محمد رشاد سالم .

٧٢) **المواقف** – لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي – دار الجيل – لبنان – بيروت – ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م – الطبعة الأولى – تحقيق عبد الرحمن عميرة.

٧٣) **نظرية التكليف** – لعبد الكريم عثمان – مؤسسة الرسالة – ١٩٧١م .

٧٤) **نهاية الإقدام في علم الكلام** – لعبد الكريم الشهرستاني – حرره وصححه الفرد جيوم – مكتبة الثقافة الدينية.

٧٥) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تأليف : أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان – دار الثقافة – لبنان – تحقيق : إحسان عباس .

* * *

